باب: ذكر الأخبار عن إثبات الحرمان لمن وسع الله عليه ثم لم يزر البيت العتيق في كل خمسة أعوام مرة

٤٣٦٦ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَفَعَهُ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ: وَإِنَّ عَبْدًا أَصْحَحْتُ لَهُ جِسْمَهُ، وَأَوْسَعْتُ عَلَيْهِ فِي المَعِيشَةِ تَمْضِي عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَعْوَامٍ لَا يَفِدُ إِلَيَّ إِلَّا مَحْرُومٌ»(١).

=خزيمة (١٦٧٩)، والطبراني (٢٤ برقم ٢٣٩)، والحاكم (١/٤٥٣، ٤٥٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٦٧، ٦٨) وغيرهم من طريق ابن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن أسماء، به.

قلت: إسناده ضعيف. ابن إسحاق مدلس وقد عنعن.

قال السندي: قولها: «بالعرج» بفتح فسكون: قرية جامعة من عمل الفرع على أيام من المدينة.

«زمالة» ضُبط بكسر الزاي، أي: أدوات الشفر وآلاته مما يتعلق به.

انظر: «الضعيفة» (٤٠٣٩).

(١) **ضعيف مرفوعًا وموقوفًا:** ورد عن أبي سعيد من رواية المسيب بن رافع ومجاهد بن جبر.

أولًا: رواية المسيب بن رافع: رواها ابنه العلاء بن المسيب عنه به، واختلف على العلاء في الرفع والوقف، حيث رواها الثوري عنه به موقوفة، ورواها خلف بن خليفة عنه به مرفوعة.

طريق الوقف: رواها عبد الرزاق، عن الثوري. كما في المصنف، لكن قال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه - أو عن رجل - عن أبي سعيد الخدري قال: «يقول الرب تبارك وتعالى: إن عبدًا وسعت عليه في الرزق، فلم يفد إليّ في كل أربعة أعوام لمحروم»[١].

وذكرها الإمام أحمد مرة، عن وكيع، عن سفيان، عن العلاء بن المسيب، عن رجل، عن أبي سعيد. ومرة عن عبد الرزاق، عن سفيان، عن العلاء، عن أبيه[٢]. =

---

[١] (٥/١٣) رقم (٨٨٣٦).

[٢] «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٣٢).

=والظاهر أن الشك من عبد الرزاق لأنه إنما حصل في روايته في حين خلت رواية وكيع منه.

ورواها الطبراني من طريق عبد الرزاق[١]، لكن حصل في روايته خلاف من وجهين:

الأول: أنه أورده مرفوعًا، بينما هو في «المصنف» موقوف.

الآخر: أنه جزم برواية العلاء عن أبيه، ولم يشك.

والطبراني رواها عن شيخه أحمد بن عمرو الخلال، عن محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني المكي. وشيخ الطبراني هذا لم أجد له ترجمة، والعدني تقدم فيه قول أبي حاتم: كان رجلًا صالحًا، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثًا موضوعًا حدث به عن ابن عيينة، وهو صدوق[٢]. اهـ. فأخشى أن يكون العدني وهم في رفع هذه الرواية.

وذكر الهيثمي رواية الطبراني هذه مع رواية أبي يعلى الآتية، وقال: ورجال الجميع رجال «الصحيح»[٣].

وذكرها الدارقطني بصيغة التمريض عن عبد الرزاق، ثم قال: وغيره يرويه عن الثوري، عن العلاء بن المسيب من قوله[٤].

وقد استغرب ابن عدي رواية الثوري لهذا الحديث عن العلاء، وذكر أن هذا الحديث يعرف بخلف عن العلاء[٥].

طريق الرفع:

وهي رواية خلف بن خليفة، عن العلاء، رواها أبو يعلى وابن حبان وابن عدي والبيهقي والخطيب وابن الجوزي من طرق: عن خلف بن خليفة، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد؛ رفعه: =

---

[١] «المعجم الأوسط» برقم (٤٩٠)، وكذا أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٩٥١)، والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣٨).

[٢] «الجرح والتعديل» (٨/١٢٤).

[٣] «مجمع الزوائد» (٣/٢٠٦).

[٤] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١١/٣١٠). وانظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٨٦٩).

[٥] «الكامل» (٣/٦٤).

= **«إن الله يقول: إن عبدًا أصححت له في جسمه، وأوسعت عليه في المعيشة، تمضي عليه خمسة أعوام لم يفد إليّ إلا محروم»**[١]. قال العقيلي: فيها لين[٢].

وقال أبو زرعة - بعد ذكر الاختلاف في روايات الحديث: والصحيح عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ[٣].

وأعلها ابن الجوزي بخلف بن خليفة، والعلاء بن المسيب، وذكر أنهما كثيرا الغلط[٤].

وخلف قال عنه ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق[٥].

قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. كما قال يحيى بن معين. ولا أبرئه من أن يخطئ في الأحايين في بعض رواياته[٦].

وقال ابن سعد: كان ثقة، ثم أصابه الفالج قبل أن يموت، حتى ضعف وتغير لونه واختلط، ومات ببغداد قبل هشيم في سنة إحدى وثمانين ومائة، وهو يومئذ ابن تسعين سنة أو نحوها[٧].

وقال الإمام أحمد: رأيت خلفًا. وهو مفلوج، وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديمًا فسماعه صحيح[٨].

---

[١] أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢/٣٠٤) رقم (١٠٣١)، وابن حبان في «صحيحه» (٩/١٦رقم ٣٧٠٣)، وابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (١١٣٩) وأبو بكر الأنباري في «الآمالي» وابن مخلد العطاري في «المنتقى من أحاديثه»والقاضي الشريف كما في «لصحيحة» (١٦٦٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣/٦٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/٢٦٢)، وفي «الشعب» (٣٨٣٨)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٣١٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٥٦٥، ٥٦٦).

[٢] «كتاب الضعفاء» (٢/٢٠٧).

[٣] «علل الحديث» (١/٢٩١) (٨٦٩).

[٤] «العلل المتناهية» (٢/٥٦٦).

[٥] «الجرح والتعديل» (٣/٣٦٩).

[٦] «الكامل» (٣/٦٣).

[٧] «الطبقات الكبرى» (٧/٣١٣).

[٨] «بحر الدم» (ص ١٩٤).

=وقال الحافظ: صدوق اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد[١]. اهـ.

ولم أجدهم نصوا على من روى عنه قبل الاختلاط أو بعده، لكن خلف من رجال مسلم وقد أخرج له من رواية أبي بكر بن أبي شيبة عنه[٢]. ورواية أبي يعلى لهذا الحديث هي من رواية ابن أبي شيبة عنه، والله أعلم. أما العلاء بن المسيب فهو ثقة ربما وهم[٣]. وكذلك والده ثقة[٤]. لكن ذكر ابن معين أن المسيب لم يسمع من أحد من الصحابة إلا البراء بن عازب[٥].

وعليه فالحديث على الوجهين منقطع، فقد يكون تعليله بذلك أولى من تعليل ابن الجوزي.

❋ ثانيًا: رواية مجاهد عن أبي سعيد:

ذكرها الدارقطني تعليقًا من طريق يونس بن خباب عنه، به [٦]. ولم أقف عليها مسندة.

ويونس بن خباب قال عنه ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بالقوي[٧].

وقد رواه مرة أخرى عن أبي سعيد . دون ذكر مجاهد . أخرجه الخطيب موصولًا عنه، والدارقطني معلقًا[٨].

وذكره البيهقي معلقًا . أيضًا. لكن بصيغة التمريض[٩]. =

[١] «تقريب التهذيب» (ص ١٩٤).

[٢] «صحيح مسلم» (١٦٠٩/٣) رقم (٢٠٣٨).

[٣] «تقريب التهذيب» (ص ٤٣٦).

[٤] المصدر السابق (ص ٥٣٢).

[٥] «التاريخ برواية الدوري» رقم النص (٢٩٣٠).

[٦] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٣١٠/١١)، و«العلل» لابن أبي حاتم (٨٦٩).

[٧] «الجرح والتعديل» (٢٣٨/٩).

[٨] الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣١٨/٨)، والدارقطني في «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٣١٠/١١).

[٩] «السنن الكبرى» (٢٦٢/٥).

=**والخلاصة:** أن هذا الحديث لا يصح رفعه ولا وقفه؛ لأن مداره على المسيب بن رافع وهو ثقة، لكنه لم يسمع من أبي سعيد؛ كما يفهم من قول ابن معين السابق، ولذلك جزم الدارقطني أنه لا يصح شيء من روايات هذا الحديث[١]، وتبعه على ذلك ابن الجوزي، لكن ألقى بالتبعة على كل من خلف بن خليفة والعلاء بن المسيب لكونهما كثيري الغلط، وهذا لا يسلم لما تقدم من توثيق الأئمة لهما في الجملة.

أما أبو حاتم فمال إلى ترجيح رواية يونس بن خباب عن أبي سعيد الموقوفة، مع جزمه أن يونس لم يسمع من أبي سعيد، وأن روايته عنه مرسلة. فقال: العلاء بن المسيب، عن يونس ابن حباب، عن أبي سعيد موقوف مرسل أشبه، قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: لم يسمع يونس من أبي سعيد؟ قال: لا[٢].

أما أبو زرعة فرجح رواية الرفع وذكر أنها هي الصحيحة، لكن سبق أن المسيب لم يسمع من أبي سعيد، فالرواية منقطعة، والله تعالى أعلم.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٧٨٨): وسألتُ أَبِي عَن حدِيثٍ رواهُ عمرُو بنُ عَبدِ اللهِ النضرِيُّ - والِدُ أَبِي زُرعة الدِّمشقِيِّ - عنِ الوليدِ، عن صدقة بنِ يزيدٍ، عنِ العلاءِ بنِ عَبدِ الرّحمنِ، عن أَبِيهِ، عن أَبِي هُريرة، عنِ النّبِيِّ ﷺ... فذكر الحديث. قال أَبِي: هذا خطأٌ، إِنّما هُو العلاءُ بنُ المُسيّبِ، عن يُونُس بنِ خبّابٍ، عن أَبِي سعِيدٍ مُرسلًا مرفُوعًا.

قلت: وما أشار إليه أبو حاتم أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٩/٢٦٥/بشار) والبيهقي في «الشعب» (٣٨٣٧)، وأبو بكر الأنباري في «الآمالي» (١٠/٢). كما في «الصحيحة» (١٦٦٢) من طريق محمد بن فضيل، عن العلاء بن المسيب، به.

قال المناوي في «فيض القدير» (٢/٤٠٢): «إن الله يقول: إن عبدًا» مكلفا «أصححت له جسمه، ووسعت عليه في معيشه» أي: فيما يعيش فيه من القوت وغيره «تمضي عليه خمسة أعوام لا يفد إلي» أي: لا يزور بيتي وهو الكعبة «لمحروم» أي: يقضي عليه بالحرمان من الخير أو من مزيد الثواب وعموم الغفران؛ بحيث يصير كيوم ولدته أمه لدلالته على عدم حبه لربه، وعادة الأنجاب زيارة معاهد الأحباب وأطلالهم وأماكنهم وخلالهم، وأخذ بقضية هذا الحديث بعض المجتهدين فأوجب الحج على المستطيع في كل خمسة أعوام، وعزي ذلك إلى الحسن =

[١] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١١/٣١١). [٢] «علل الحديث» (٨٩٦)، (٨٥١).

٤٣٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«قَالَ اللَّهُ ﷻ: إِنَّ عَبْدًا أَصْحَحْتُ جِسْمَهُ، وَأَوْسَعْتُ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ، لَا يَفِدُ إِلَيَّ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَعْوَامٍ مَرَّةً لَمَحْرُومٌ»**[1].

=قال ابن المنذر: كان الحسن يعجبه هذا الحديث وبه يأخذ، فيقول: يجب على الموسر الصحيح أن لا يترك الحج خمس سنين اهـ. وقد اتفقوا على أن هذا القول من الشذوذ بحيث لا يعبأ به.

قال ابن العربي: قلنا: رواية هذا الحديث حرام، فكيف بإثبات الحكم به. وقال البيهقي: ورد هذا موقوفًا ومرسلًا، جاء عن أبي هريرة بسند ضعيف

(عن حب عن أبي سعيد) الخدري، وفيه صدقة بن يزيد الخراساني ضعفه أحمد. وقال ابن حبان: لا يجوز الاشتغال بحديثه ولا الاحتجاج به. وقال البخاري: منكر الحديث. ثم ساق له في «الميزان» هذا الخبر، وفي «اللسان» قال البخاري عقبه: هذا منكر. وكذا قال ابن عدي. اهـ. ورواه الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ: **«إن الله تعالى يقول: إن عبدًا أصححت له بدنه وأوسعت عليه في الرزق ثم لم يفد إلي بعد أربعة أعوام لمحروم»** قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح.اهـ. وبه يعرف أن اقتصار المصنف على الطريق الذي آثره غير جيد.

(١) **ضعيف مرفوعًا وموقوفًا:** ورد عن أبي هريرة من رواية المسيب بن رافع وعبد الرحمن الحرقي وأبي صالح.

*** أولًا: رواية المسيب بن رافع:**

ذكرها أبو حاتم، من رواية العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة. ولم أقف على من خرجها، وقد ذكر أبو حاتم الاختلاف على العلاء فقال: والناس يضطربون في حديث العلاء ابن المسيب، **فأما خلف بن خليفة فقال:** عن العلاء بن المسيب عن أبيه، عن أبي هريرة، موقوف، ورواه بعضهم فقال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: فأيهما الصحيح منهما؟ قال: هو مضطرب، فأعدت عليه فلم يزدني على قوله: هو مضطرب [1]. اهـ.

*** ثانيًا:** رواية عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي: =

---

[1] المصدر السابق (١/٢٩١)، (٨٦٩) ولم أقف على شيء من هذه الروايات مسندًا.

=وهي مرفوعة، رواها صدقة بن يزيد الخراساني، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، به. أخرجها العقيلي، وابن عدي، والبيهقي من طرق: عن الوليد بن مسلم، عن صدقة بن يزيد عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«قال الله ﷻ: إن عبدًا أصححت جسمه، وأوسعت عليه في الرزق؛ لا يفد إليّ في كل خمسة أعوام مرة لمحروم»**[١].

وقد ذكر الأئمة أن هذه الرواية لا تصح، قال البخاري: منكر[٢].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: هذا عندنا منكر من حديث العلاء بن عبد الرحمن، وهو من حديث العلاء بن المسيب أشبه [٣].

والذي يظهر أن سبب ذلك وهم حصل لصدقة بن يزيد الخراساني؛ فقد ضعفه غير واحد، قال أحمد: ضعيف الحديث[٤]. وقال النسائي: ضعيف[٥].

وقال ابن حبان في «المجروحين»: كان ممن يحدث عن الثقات بالأشياء المعضلات على قلة روايته، لا يجوز الاشتغال بحديثه عند الاحتجاج به[٦].

وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وذكر حديثه هذا في ضمن ما أنكر عليه[٧].

وقال ابن عدي. بعد أن ذكر له هذا الحديث: وهذا، عَن العَلَاء منكر، كما قاله البُخارِيّ، ولَا أعلم يرويه عَن العَلَاء غير صدقة، وإِنَّما يروي هذا خلف بن خليفة، وَهو مشهور، وروي عن الثَّوْريّ أَيضًا، عَن العَلَاء بْنِ المُسَيَّب، عَنْ أبيه، عَن أبي سَعِيد الخدري عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء، فظن أنه العلاء بْنِ عَبد الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أبي هريرة وكان هذا الطَّرِيقُ أَسْهَلَ عَلَيْهِ، وإِنَّما هُوَ الْعَلاءُ بْنُ المُسَيَّب، عَنْ أَبِيهِ، عَن أبي سَعِيد... [٨].=

---

[١] العقيلي في «كتاب الضعفاء» (٢/٢٠٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤/٧٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ٢٦٢)، وابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١/ ٢٩٠)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩٥) تعليقًا وقال: منكر، والفاكهي في «أخبار مكة» (٩٥٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٤/ ٣٨).

[٢] «التاريخ الكبير» (٤/٢٩٥).

[٣] «علل الحديث» (١/٢٩١) (٨٦٩).

[٤] «الجرح والتعديل» (٤/٤٣١).

[٥] «الضعفاء والمتروكون» رقم الترجمة (٣٠٨).

[٦] «المجروحين» (١/٣٧٤).

[٧] «كتاب الضعفاء» (٢/٢٠٦).

[٨] «الكامل» (٤/٧٨). وانظر: «العلل»لابن أبي حاتم (٧٨٨).